

الواردة في القرار ٩٨ (د - ٤) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ولا سيما فيها الاجراءات المتعلقة بمجالات النقل والمواصلات ، والتجارة والسياسات التجارية ، والتصنيع ، والسياحة ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البحرية والمفجرة ، وتدقيق الموارد الخارجية ، وحماية البيئة ، ومواجهة الكوارث الطبيعية ؛

٥ - تحت كذلك مظللات الأمم المتحدة المعنية ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمالي واللجان الاقليمية ، على اية اهتمام لبرامج التعاون الاقليمي ودون الاقليمي فيما يتعلق بالبلدان الجزرية النامية ؛

٦ - تدعو الحكومات ، وخاصة حكومات البلدان المتقدمة النمو ، الى أن تعمد ، في جهودها الثنائية والاقليمية من أجل التنمية ، وفي المفاوضات ذات الصلة التي تستهدف تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، الى مراعاة الكاملة للمشاكل الخاصة للبلدان الجزرية النامية ؛

٧ - تقرير أن تبقى قيد الاستعراض كل تقدم في تنفيذ هذا القرار ، وترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ، للنظر ، تحليلاً طامعاً للاجراءات المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية ، ومقترحات جديدة للنظر فيها ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار خاتمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لهذه السألة في دورته الخامسة.

الجلسة العامة ١٠٧

١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧

١٨٦/٢٢ - تقديم المساعدة الى أنتيغوا ، ودومينيكا ،

وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس ،

وانغيلا ، سانت لوسيا

ان الجمعية العامة

ان تشير الى مقررها ٤١٣/٢٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ ، والذي أرجأت بموجبه الى دورتها الثالثة والثلاثين النظر في سألة أنتيغوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، سانت لوسيا (١٩٧٢) .

وادرأكا فيها للمشاكل الخاصة التي تواجهها أنتيغوا ودومينيكا وسان فنسنت وسان كيتس - نيفيس - انغيلا وسانت لوسيا من حيث الحجم الاقليمي ، والواقع الجغرافي ، ومحدودية الموارد الاقتصادية ، وكذلك ما يترتب على المشاكل الاقتصادية والمالية التي نشأت مؤخراً على الصعيد المحلي من آثار بالغة الضرر باقتصاداتها ،

وان لا يفرب عن بالها أن هذه الأقاليم تحتاج الى عناية وساعدة مستمرتين من الأمم المتحدة في سبيل بلوغ شعوبها لأهدافها الانمائية .

وان تشير أيضا الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وسائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتصلة بهذه الأقاليم والشعوب .

وان تلاحظ التدابير التي اتخذتها الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وكذلك الهيئات الاقليمية ولاسيما اتحاد دول منطقة الكاريبي وسوقها المشتركة ، لتقديم المساعدة الاقتصادية والمالية والتقنية الى تلك البلدان على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتخذة لصالح البلدان الجزرية النامية (١٦٣) .

وان تشير الى أن مسألة أنتيفوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، وسانت لوسيا هي حاليا قيد النظر في هيئات الامم المتحدة المختصة والمتصلة بالموضوع ، تشدد على مسيس الحاجة الى تقديم جميع المساعدات اللازمة لشعوب أنتيفوا ، ودومينيكا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - انغيلا ، وسانت لوسيا في جهودها الرامية الى تعزيز اقتصاداتها الوطنية ؛ وتهيب بحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان تتخذ ، بالتشاور مع ممثلي شعوب هذه الاقاليم المنتخبين بحرية ، الخطوات المناسبة لانشاء وتمويل برنامج تنمية مناسب لهذه الاقاليم ؛

٢ - ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الامم المتحدة - بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، برنامج الامم المتحدة الانمائي - والمؤسسات المالية الدولية ، ومقدمي المعونة أن يزيّدوا ، كل في مجال اختصاصه ، المساعدة التي يقدمونها الى شعوب هذه الاقاليم .

الجلسة العامة ١٠٧

١٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧

١٨٢/ ٣٢ - مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ ايار/ مايو ١٩٧٤ ، والى قرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ ،

وان تشير الى قرارها ١٥٨/ ٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦ والمتعلق بمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية ،